الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 106/03(09/20)/25 – ق (0214)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
على المستوى الوزاري

الدورة العادية (106)

التقرير والقرارات

عبر تقنية " فيديو كونفرانس": 3 سبتمبر/ أيلول 2020

فهرس

	الصفحة
أولاً: التقرير	3
ثانياً: القرارات	8

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2278	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (105) و(106).	9
2279	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).	12
2280	التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد- 19".	14
2281	تقديم الدعم للجمهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت.	16
2282	دعم الاقتصاد الفلسطيني.	17
2283	التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020.	19
2284	الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020.	20
2285	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	21
2286	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس.	24

ثالثاً: الكلمات:	**الصفحة**
❖ كلمة معالي السيد/ علي شريف العمادي – وزير المالية بدولة قطر (رئاسة الدورة السابقة [105]).	27
❖ كلمة معالي السيد/ براك علي الشيتان – وزير المالية بدولة الكويت (رئاسة الدورة الحالية [106]).	30
❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.	34

رابعاً:	**الصفحة**
❖ قائمة بأسماء معالي السادة رؤساء وفود الدول العربية.	39

أولاً: التقرير

تقرير
حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
علـــى المستـــوى الـــوزاري
الدورة العاديـة (106)
عبر تقنية "فيديو كونفرانس"
15 محرم 1442هـ - 3 سبتمبر/ أيلول 2020

أولاً: الافتتاح:

1- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2276 - د.ع 105 - 2020/2/6) بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (106) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2020/9/3، وعلى مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2020/9/2، واجتماع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2020/8/31، واجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2020/8/30، عبر تقنية "فيديو كونفرانس" نظراً للظروف الاستثنائية الناجمة عن تداعيات جائحة (كوفيد-19) وما فرضته الإجراءات الاحترازية من قيود على حركة الطيران الدولي.

2- شارك في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.

3- افتتح الاجتماع معالي السيد/ علي شريف العمادي- وزير المالية بدولة قطر، الذي تولت دولته رئاسة الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وألقى معاليه كلمة رحب خلالها بوفود الدول العربية، وقدّم الشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال هذه الدورة. وأشار إلى أهمية اجتماعات الدورة (106) للمجلس نظراً لانعقادها في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة (كوفيد-19) وما يترتب عليها من تحديات كبيرة تواجه مؤسسات العمل العربي المشترك وتتطلب التعاون الوثيق لمواجهة آثار هذه الأزمة التي أثرت على كافة الدول العربية، وأشار إلى أن إجراءات الإغلاق قد أدت إلى خسائر كبيرة في قطاعات اقتصادية عديدة مثل السياحة والصناعة والطيران والنقل. كما عبر سيادته عن الدعم المستمر من دولة قطر للجمهورية اللبنانية لمساعدتها في معالجة تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت، وأشار إلى كلمة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر، أمام المؤتمر الدولي لدعم لبنان الذي دعت إليه فرنسا، وتعهد فيه بتقديم 50 مليون دولار للمساعدة في عمليات الإغاثة وإعادة إعمار بيروت. كما أشار إلى مواصلة دولة قطر لدعمها المالي والاقتصادي والإنساني لصمود الشعب الفلسطيني خاصة في ظل تداعيات جائحة (كوفيد-19) واستمرار الحصار الإسرائيلي. وفي ختام كلمته، دعا معالي السيد/ براك علي الشيتان - وزير المالية بدولة الكويت، لتسلم رئاسة الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لسيادته التوفيق والسداد.

4- تولت دولة الكويت رئاسة الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى معالي السيد/ براك علي الشيتان - وزير المالية بدولة الكويت، كلمة رحب خلالها بالسادة الوفود، وتقدم بالشكر لدولة قطر على الجهود المبذولة لإنجاح الدورة (105) للمجلس، وللأمانة العامة على الإعداد الجيد لأعمال الدورة (106). وأشار سيادته إلى الموقف العربي المتضامن مع الجمهورية اللبنانية في مصابها الجلل إثر حادث انفجار مرفأ بيروت، والذي راح ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى، آملاً أن يساعد هذا التضامن الشعب اللبناني على تجاوز هذه المحنة، ودعا الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة إلى الاستمرار في مواصلة دعمهم للجمهورية

اللبنانية. كما أكد على الموقف الثابت في استمرار دعم القضية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وأشار إلى أن توقيت انعقاد الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يأتي في ظل ظروف استثنائية صعبة نتيجة لتداعيات جائحة (كوفيد-19) والتي كان من تبعاتها بث الذعر وحدوث أزمة اقتصادية عالمية وتنامي القلق من مخاطر الانتشار السريع لهذا الوباء، وأوضح سيادته أن الجائحة كان لها أثر سلبي واضح على اقتصادات كثير من الدول العربية. وأكد على أهمية التكنولوجيا الرقمية في رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية وجعلها أكثر مرونة وديناميكية، وأشار إلى مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت، خلال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في مدينة بيروت خلال عام 2019، بإنشاء صندوق للاستثمار في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، وتكفلت دولة الكويت بمبلغ 50 مليون دولار، ودولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار، وعبر سيادته عن أمله أن يتم الانتهاء من كافة الأمور التنظيمية والإجرائية التي تُمكِّن هذا الصندوق من العمل تحت إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالسرعة الممكنة.

5- ألقى معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة استهلها بتهنئة دولة الكويت على توليها رئاسة الدورة العادية (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تنعقد لأول مرة عبر تقنية الاتصال المرئي، في ظل الظروف الاستثنائية التي لا تزال تمر بها المنطقة العربية والعالم أجمع، وهو الأمر الذي استدعى اختصار بنود مشروع جدول الأعمال. وتقدم سيادته بالشكر والتقدير لدولة قطر على رئاستها للدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأشار معاليه إلى أن اجتماعات الدورة (106) للمجلس تبحث عدداً من الموضوعات الهامة والحيوية، في مقدمتها التداعيات الصحية والتنموية المباشرة المترتبة على جائحة كورونا وما يرتبط بها من تداعيات اجتماعية واقتصادية شديدة الوطأة على المجتمعات العربية كافة. وأكد سيادته على أهمية تعزيز العمل العربي الجماعي من أجل التخفيف من وطأة هذه الأزمة خاصة على المجتمعات الأكثر هشاشة والتي كانت تعاني بالفعل من أزمات خطيرة وضاغطة ضاعفت الجائحة من تأثيراتها. كما أشار إلى أن أزمة وباء كورونا قد كشفت عن نقاط ضعف خطيرة في منظومة الاقتصاد العالمي الحالية؛ الأمر الذي دعا عدد كبير من الدول إلى مراجعة سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية بهدف تعزيز الأمن الغذائي والصحي لمواجهة الأزمات المستقبلية، وأشار سيادته إلى أن الدول العربية بحاجة إلى هذا النوع من المراجعات في إطار العمل العربي المشترك وتبادل الخبرات والممارسات. وأشار سيادته إلى أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن موضوعاً عاجلاً وفي غاية الأهمية وهو تداعيات الكارثة التي حلّت بالعاصمة اللبنانية إثر انفجار مرفأ بيروت، وعبَّر عن مدى فداحة الخسائر التي عاينها شخصياً في زيارته التضامنية لبيروت بعد أيام قليلة من الانفجار. كما أشاد سيادته بالمساعدات الإنسانية والطبية العاجلة التي بادرت عدد من الدول العربية بتقديمها لنجدة الشعب اللبناني. كما أشار إلى أن دعم الاقتصاد الفلسطيني يظل في مقدمة الأولويات العربية، خاصة في ظل استمرار الأزمة المالية التي تمر بها دولة فلسطين نتيجة للحصار الغاشم الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى تداعيات جائحة (كوفيد-19) التي تضاعف من المعاناة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني.

6- ألقى السيد/ ديفيد بيزلي – المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كلمة أعرب فيها عن سروره بالمشاركة في أعمال الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأوضح أن هناك أهدافاً مشتركة تجمع بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأغذية العالمي تتمثل في إنقاذ الأرواح وتحسين حياة المواطنين، وعليه فإن الشراكة والتقارب هو أمر طبيعي في إطار دعم ومساعدة الفئات الأشد فقراً. وأوضح أن جهوداً مشتركة قد بُذلت خلال الأعوام الماضية لمكافحة الجوع في العالم العربي وخارجه، وكذلك فهناك تحديات مشتركة على صعيد الأمن الغذائي.

وأشار إلى الارتباط الوثيق بين الأمن الغذائي والأمن القومي، وأن أكثر من 60% من الجياع في العالم متواجدون في مناطق الحروب، وأشار إلى أن أكبر عمليات برنامج الأغذية العالمية وأكثرها أهمية تتركز حالياً في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، نظراً لأن النزاعات المسلحة تُعد السبب الرئيسي لمشكلات الجوع والنزوح وعدم التنمية. وأوضح أن الدول العربية تعد حالياً من أهم الجهات المانحة لبرنامج الأغذية العالمي. وأشار إلى أن جائحة (كوفيد-19) تهدد بإطلاق جائحة جوع عالمية، الأمر الذي يدعو لمزيد من التعاون والشراكة أكثر من أي وقتٍ مضى، وأشار إلى تضاعف أعداد المُعرّضين للمجاعة في العالم من 135 مليون شخص قبل جائحة كورونا إلى 270 مليون شخص حالياً، الأمر الذي كثَّف من جهود برنامج الأغذية العالمي وتم إطلاق أكبر استجابة إنسانية في تاريخ البرنامج مؤخراً وتوسيع نطاق عملياته لتصل إلى 138 مليون شخص يعيش 30% منهم في العالم العربي. وأوضح أن البرنامج لن يتمكن من إيصال المساعدات الغذائية للأشخاص الأكثر احتياجاً إلا إذا توافرت الأموال اللازمة من الجهات المانحة، ولذلك يناشد البرنامج المجتمع الدولي للحصول على 4.9 مليار دولار أمريكي لتمويل عملياته غير المسبوقة حتى نهاية عام 2020، وأوضح أنه سيتم إنفاق 1.8 مليار دولار أمريكي في الدول العربية لوقف تصاعد موجة الجوع. وأشار إلى أن التحليلات الأخيرة لتداعيات جائحة (كوفيد-19) قد أفادت بتوقع زيادة معدلات الفقر في العالم العربي ليصل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطر الفقر إلى 115 مليوناً وهو ما يزيد عن رُبع عدد السكان في الدول العربية، واستجابةً لذلك فإن البرنامج يعمل على تكثيف عملياته في البلدان الأكثر احتياجاً في الوقت الحالي، وأشار إلى جهود البرنامج في عدد من الدول العربية وخاصة الجمهورية اليمنية والجمهورية اللبنانية. وأكَّد في نهاية كلمته على ضرورة تعميق التعاون والشراكة بين الدول العربية وبرنامج الأغذية العالمي خاصةً في ظل الظروف الراهنة، أملاً في وقف تحول جائحة (كوفيد-19) إلى جائحة جوع.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله، وأقره على النحو التالي:

❖ **البند الأول: تقرير الأمين العام:**

1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (105) و (106).

❖ **البند الثاني:**

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).

❖ **البند الثالث:**

التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد- 19".

❖ **البند الرابع:**

تقديم الدعم للجمهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت.

❖ **البند الخامس: الموضوعات الاقتصادية الدورية:**

1- دعم الاقتصاد الفلسطيني.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020.

3- الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020.

❖ **البند السادس: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:**

أولاً: المجالس الوزارية:

- قرارات وبيان الدورة (53) لمجلس وزراء الصحة العرب (مقر الأمانة العامة: 2020/2/27).
- قرار وبيان مجلس وزراء الصحة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/10).
- البيان الختامي الصادر عن الجلسة الطارئة للمجلس الوزاري العربي للسياحة حول جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بتاريخ 2020/6/17.
- قرار وبيان الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/28).
- قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/7/5).
- تقرير وقرارات الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2020/7/27.

ثانياً: اللجان:

- تقرير وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، يومي 19-2020/2/20.
- تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة تسوية المنازعات، خلال الفترة 23-2020/2/25.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (40) لمدراء عامي الجمارك في الدول العربية، يومي 2-2020/3/3.
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ، بتاريخ 2020/5/11.
- تقرير وقرارات الاجتماع (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام بتاريخ 2020/7/13.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/7/23.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (49) للجنة التنفيذ والمتابعة بتاريخ 2020/8/23.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2020/8/24.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (28) للجنة مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 2020/8/27.

❖ **البند السابع:**

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس.

ثالثاً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.

ثانياً: القرارات

قــرار
بشأن
تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (105) و(106)
–

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
- توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة السادة نواب الممثلين الدائمين للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والذي عقد بتاريخ 2020/7/19،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

– **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**

– **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً:

1. الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106).

2. الترحيب بتوقيع كل من جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، وتصديق المملكة العربية السعودية عليها، ودعوة الدول العربية التي لم توقع الاتفاقية إلى سرعة التوقيع عليها؛ تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

3. الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بمذكرة شارحة تفصيلية بشأن مستجدات مشروع البوابة الالكترونية العربية لتسهيل نقل التجارة مع التأكيد على الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في هذا الشأن.

ثانياً: تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس في صورته النهائية وطباعته على شكل كُتيب يُعرض على السادة الوزراء في اجتماعات كل دورة عادية للمجلس، على أن يُغطي الفترة منذ انعقاد الدورة السابقة وحتى قبل بدء عقد الاجتماعات التحضيرية للمجلس بأسبوع على الأقل.

ثالثاً:*

1. التأكيد على ما تضمنه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2270) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، بشأن إلغاء القرار الخاص بالتمديد بصفة استثنائية لأمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وضرورة التزام مجلس الوحدة بالقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطبيق النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وخضوع مجلس الوحدة لولاية كل من لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. الإعلان عن شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ ودعوة الدول الراغبة من الأعضاء في المجلس تقديم مرشحيها لشغل المنصب، في أجل أقصاه 45 يوماً تنتهي بتاريخ 2020/10/18.
3. الطلب من الدورة العادية (110) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اختيار أمينه العام الجديد من بين ترشيحات الدول الأعضاء.
4. تكليف الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتسيير أعمال أمانة المجلس اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار وإلى حين اختيار أمين عام جديد له.
5. الطلب من قطاع الشئون القانونية بالأمانة العامة للجامعة إبداء الرأي القانوني حول الفترة التي قضاها السيد/ محمد محمد الربيع الأمين العام السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية، وذلك بعد انتهاء فترة عمله في 2020/6/10 والتي تتعلق بمستحقاته المالية وكافة القرارات الإدارية والمالية التي صدرت عنه.
6. الطلب من السيد الأمين العام للجامعة الإشراف على تسليم وتسلم الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(*) **تحفظ الجمهورية اليمنية:**

1. بناءً على التوصيات المقدمة بجدول أعمال الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي أدرج بها لأول مرة في تاريخ العمل العربي المشترك تحت بند مشروع توصية بشأن تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (105) و(106)، فقرة بخصوص إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك والتي حملت رقم (3) ونصت تحديداً على تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2270) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6 والمعنون "الوضعية القانونية للتمديد للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والإعلان عن شغور منصب الأمين العام للمجلس بشكل فوري" توصية في غير محلها.
2. كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار أو ما يترتب عليه من الإعلان عن فتح باب الشغور هو حق أصيل للدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية دون سواهم وباعتبار أن ميثاق الجامعة العربية أو معاهدة العمل العربي المشترك أو النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتضمن أي منها نصاً يخول المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإعلان عن شغور منصب أي مؤسسة من مؤسسات العمل العربي المشترك.. خاصة وأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مازال يعمل بموجب أحكام اتفاقية إنشائه ونظامه الداخلي حتى تقرر الدول العربية الأعضاء فيه إحلالها بأي نظام تراه يحقق مصالحها، وإلى حين صدور ذلك لا يجوز القياس على ما يرد في أي نظام آخر يخالف أحكامه.. فسيادة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية شأن خاص بالدول الأعضاء فيه دون غيرهم.. وأمانته العامة لا تخضع ولا تنفذ إلا ما يوجه إليها من قرارات صادرة عن دورات انعقاده.
3. تم تشكيل لجان قانونية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الاستثنائي لنواب الممثلين الدائمين بتاريخ 2020/7/19 وقد انتهت من عملها بتاريخ 2020/8/30 وتم اتخاذ توصيات بشأن الوضعية القانونية للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية.
4. يلاحظ أن هناك تباين في المعاملة بين مؤسسة وأخرى في العمل العربي المشترك من قبل إدارة المنظمات.. وهو ما يتضح بصورة جلية في تغاضي إدارة المنظمات عن وضع أي توصية بشأن قرارات صدرت في نفس الدورة كما تم بالنسبة فيما يخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مما يثبت ويدل دلالة واضحة على التباين والانتقائية في المعاملة بين مؤسسات العمل العربي المشترك بعضها البعض من قبل تلك الإدارة.
5. يمثل وجود إضافات على التوصية الخاصة بتقرير الأمين العام وفي مجملها مخالفة لأنظمة المنظمات العربية المتخصصة.. بدءاً من إعلان فتح باب شغور منصب أمين عام.. إلى تكليف الأمين العام المساعد. إلى تسمية أمين عام جديد.. الى تشكيل لجنة قانونية لبحث مستحقات الأمين العام بعد 2020/6/10. وتعمد على إيجاد خلل في أدبيات الاتفاقية والأنظمة المتبعة في مجلس الوحدة الاقتصادية والأجهزة المرتبطة بها.
6. أن هناك في نفس البند.. منظمات تم تجاوز تطبيق الأنظمة التي تم فرضها على مجلس الوحدة وطلب الالتزام بها وهذا يوضح مدى الانتقائية وتباين المعاملة من قبل ادارة المنظمات في الأمانة العامة للمجلس.. ويظهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكأنه موافق على عدم تطبيق الانظمة على شكل سواء بين جميع مؤسسات العمل العربي المشترك.
7. تشكيل لجنة مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ومشاركة رئيس الدورة الحالية ومن الدول لما ورد في هذا البند بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للأهمية وبشكل عاجل.

رابعاً:

1. التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2271) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، والخاص بوضعية منظمة المرأة العربية، ودعوة اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار لدراسة وتقييم أوضاع المنظمة، إلى سرعة الانعقاد من أجل تقديم تقرير متكامل في هذا الشأن يعرض على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة.
2. إحاطة مجلس جامعة الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضعية منظمة المرأة العربية، والطلب منه تصويب وضعية المنظمة من خلال تعديل قراره رقم (7050) د.ع (131) بتاريخ 2009/3/3، وبما يؤكد على أن منظمة المرأة العربية هي منظمة عربية متخصصة منبثقة عن جامعة الدول العربية وتخضع لإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولقراراته وللأنظمة واللوائح الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة.

خامساً:

1. تقديم الشكر للدكتور/ رفيق علي صالح المدير العام السابق للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة على الجهود الكبيرة التي بذلها في تطوير وتفعيل عمل المركز والمحافظة على مكتسباته ومقدراته في ظل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية.
2. إلغاء الفقرة رقم (2) من القرار رقم (6) الصادر عن الدورة (35) للجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي عقدت بتاريخ 2020/6/23 الخاصة بتسمية الدكتور/ رفيق صالح كمستشار لدى المركز لشئون المشاريع القومية والبحثية والمجلات العلمية التي يصدرها المركز، وذلك لأن هذه الفقرة من القرار تخالف الأنظمة واللوائح المعمول بها.

(ق2278 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة د.ع (31)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23،
  - قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
  - قــرارات المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (1406) د.ع (67) بتــاريخ 2001/2/14، ورقــم (2229) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، ورقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6،
  - قراري مجلس وزراء الصحة العرب رقم (20) ورقم (21) في دورته (53) بتاريخ 2020/2/27،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بالموضوعات **الاقتصادية** المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، والطلب من الأمانة العامة دراسة هذه الموضوعات وتوضيح مدى توافقها مع المعايير المعتمدة للعرض على القمة، وذلك تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة، وهذه الموضوعات هي:
   - الاستراتيجية العربية للسياحة.
   - دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
   - تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
   - معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
   - الاقتصادات العربية بعد عِقد على الأزمة المالية العالمية الكبرى: أولويات العمل في ظل ضيق هامش القدرة على الاحتواء.
   - إنشاء مجلس وزاري عربي يعنى بشئون الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في البلدان العربية.
   - الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.
   - الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021-2030).

2. الإحاطة علماً بإضافة الموضوعين التاليين إلى الموضوعات **الاجتماعية** المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، وهما:
   - دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية.
   - بيان مجلس وزراء الصحة العرب حول وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19).
3. دعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة لموافاة الأمانة العامة بأية موضوعات إضافية تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وفق المعايير المُقرّة لهذا الغرض، وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخه.
4. الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء، وذلك قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد القمة.

(ق2279 - د.ع 106 - 2020/9/3)

قــرار
بشأن
التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد -19"

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مـذكرتي المندوبيـة الدائمـة لدولـة فلسـطين رقـم (1672) بتـاريخ 2020/8/17 ورقـم (1709) بتـاريخ 2020/8/24،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
  - تقرير الأمانة العامة حول "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا COVID-19: الوضع الحالي والتصور لما بعد الكورونا"،
  - تقرير الأمانة العامة حول جهودها بالتعاون مع الشركاء في مواجهة التداعيات الصحية والاجتماعية التنموية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا "كوفيد – 19"،
  - تقرير الأمانة العامة حول جهودها بالتعاون مع الشركاء في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19)،
  - بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "التعامل مع تبعات جائحة كوفيد -19" بتاريخ 2020/5/6،
  - مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل التحديات الماثلة والتي تفاقمت بجائحة كورونا استنادا إلى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع الي ايضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: الجوانب الاجتماعية:

1- الآثـار والتـداعيات الصـحية والاجتماعيـة التنمويـة لفيـروس كورونـا (COVID-19): الوضـع الحـالي، والتصور لما بعد كورونا:

- الإحاطـة علمـاً بتقريـر الأمانـة العامـة حـول "الآثـار والتـداعيات الصـحية والاجتماعيـة التنمويـة لفيـروس كورونـا (COVID-19): الوضـع الحـالي، والتصـور لمـا بعـد كورونـا"، وتقريـر جهـود الأمانـة العامـة بالتعـاون مـع الشـركاء فـي مواجهـة التـداعيات الصـحية والاجتماعيـة التنمويـة الناجمـة عـن جائحـة فيـروس كورونا "كوفيد – 19".
- تكليـف الأمانـة العامـة بمواصـلة جهودهـا بالتنسـيق مـع المجـالس الوزاريـة والمنظمـات العربيـة واللجـان المتخصصـة، وبالتعـاون مـع الشـركاء لتعزيـز جهـود الـدول الأعضـاء الراميـة إلـى احتـواء جائحـة (COVID-19)، والتخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والإنسانية.

2- دعم جهود دولة فلسطين في مواجهة الآثار الاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا على الفئات الفقيرة والمُهمّشة:

- دعوة مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والصحة العرب لاتخاذ الإجراءات اللازمة، للمساهمة في مواجهة الآثار الاجتماعية الناجمة عن جائحة (COVID–19) في دولة فلسطين.
- دعوة مؤسسات التمويل والصناديق العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة، إلى تحديد نقاط اتصال للتواصل بشكل عاجل مع وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمساهمة في مواجهة الآثار الاجتماعية الناجمة عن جائحة (COVID–19) في دولة فلسطين على الفئات الفقيرة والمُهمّشة.

ثانياً: الجوانب الاقتصادية:

1. الإحاطة علما بتقرير الأمانة العامة حول جهودها بالتعاون مع الشركاء في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19).
2. إحالة التقرير إلى المجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة كل في مجاله.
3. التأكيد على ما ورد بالبيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/5/6 بشأن استمرار تدفق التجارة العربية في إطار المنطقة، وبالأخص تسهيل حركة النقل البري.
4. الإحاطة علماً بمبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الامن الغذائي العربي المستدام في ظل التحديات الماثلة والتي تفاقمت بجائحة كورونا، وذلك بالاستناد إلى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والطلب باستكمال عرضها على الاجهزة التشريعية للمنظمة تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه مناسباً.

(ق2280 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
تقديم الدعم للجمهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً
لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية رقم (631/ج/4) بتاريخ 2020/8/6،
  - الخطاب الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2020/8/8 بشأن قائمة الاحتياجات العاجلة للجمهورية اللبنانية جرّاء انفجار مرفأ بيروت، وكذلك مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية رقم (924) بتاريخ 2020/8/17 في هذا الشأن،
  - تقرير معالي الأمين العام عن الزيارة التضامنية التي قام بها سيادته إلى الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2020/8/8، على إثر كارثة انفجار مرفأ بيروت،
  - محضر الاجتماع الذي عقدته منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة لدعم الجمهورية اللبنانية، بتاريخ 2020/8/13 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى المداخلة التي قام بها سعادة رئيس وفد الجمهورية اللبنانية، والإيضاحات التي قدّمتها الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1- التأكيد على دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية اللبنانية والتضامن التام معها في أعقاب كارثة انفجار مرفأ بيروت التي وقعت بتاريخ 2020/8/4، والدعوة إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة الممكنة للجمهورية اللبنانية للتغلب على تداعيات الكارثة، وخاصة في مجال إعادة تأهيل المدارس المتضررة جراء الانفجار وذلك بصورة عاجلة.

2- الإشادة بالمساعدات الإنسانية والطبية العاجلة التي بادرت الدول العربية بتقديمها إلى الجمهورية اللبنانية الشقيقة، في أعقاب الكارثة التي حلّت بمدينة بيروت جرّاء انفجار المرفأ، ودعوة الدول العربية إلى مواصلة جهودها في هذا الإطار من خلال تقديم المساعدات الإضافية الممكنة للجمهورية اللبنانية وفقاً للاحتياجات المطلوبة.

3- الترحيب بنتائج الزيارة التضامنية لمعالي الأمين العام إلى لبنان بتاريخ 8 أغسطس/آب 2020، وكذلك بالنداء الإنساني الذي أطلقه للتضافر والتكاتف العربي مع لبنان لتجاوز تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت.

4- دعوة المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية ومؤسسات التمويل العربية، كل في مجال اختصاصه، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو وضع خطة استجابة عاجلة من أجل تقديم الدعم المطلوب من هذه الهيئات إلى الأشقاء اللبنانيين.

5- الطلب من السيد الأمين العام التنسيق مع الشركاء الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز الجهود الدولية الهادفة إلى دعم ومساندة الجمهورية اللبنانية لتمكينها من التغلّب على تداعيات الكارثة.

(ق2281 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
  - تقريـر الاقتصـاد الفلسـطيني حـول "الاقتصـاد الفلسـطيني فـي مواجهـة الاحـتلال الإسـرائيلي وجائحـة كورونا"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يوجه الشكر إلى الدول العربية التي تقدم كافة أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين والمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة المالية ودعم صموده،**
- **وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي رئيس وفد دولة فلسطين، والإيضاحات التي قدّمتها الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية التي تسببت بها أزمة المقاصة مع الاحتلال الاسرائيلي.
2. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال اختصاصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما يدمره الاحتلال ومواجهة الآثار الاقتصادية من جراء جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير.
3. دعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية كل في مجال اختصاصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم تقرير سنوي يعرض على دورة المجلس في شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام.
4. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات العاجلة للتنسيق مع كافة أجهزة العمل العربي المشترك لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ الفقرة رقم (20) من القرار رقم (ق.ق: 709 د.ع (29) – ج3– 2018/4/15) الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والفقرة رقم (18) من قرار قمة تونس (التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة) رقم (ق.ق: 747 د.ع (30) –ج 3– 2019/3/31) التي تنص على: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها في مواجهة

الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها، والعمل على متابعة تنفيذ قرار دعم الاقتصاد الفلسطيني الذي اتخذته الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية في بيروت بتاريخ 2019/1/20، والذي تبنى آلية تدخل عربي وإسلامي لتنفيذ الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين".

5. دعوة الأمانة العامة إلى استئناف برامج الدعم الفني المقدمة للدول الأقل نمواً والتي تندرج دولة فلسطين من ضمنها.
6. حث القطاع الخاص العربي نحو توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين من خلال إيجاد آليات/برامج خاصة تقوم الأمانة العامة بتصميمها بالتعاون من الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.
7. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الفقرة رقم (17) من القرار رقم (ق. ق: 708 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15) الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والفقرة رقم (19) من القرار رقم (ق.ق: 746 د.ع (30)–ج3–2019/3/31) الصادر عن قمة تونس، والتي تنص على: " التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنفاذ حل الدولتين وعملية السلام ومجابهة المخططات الإسرائيلية الساعية إلى ضم الأراضي الفلسطينية، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة"، وتكليف الأمانة العامة بإيجاد الآليات المناسبة لرصد أية خروقات في هذا الإطار تقوم بها الشركات الدولية وعرض تقرير سنوي أمام المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
8. الإدانة الشديدة لقيام دولة الاحتلال بالاستيلاء على المصادر والثروات الطبيعية الفلسطينية واستنزافها لهذه الموارد التي تشكل حق موروث للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار، يدعو المجلس الأمانة العامة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع المؤسسات العربية والدولية ذات الاختصاص لمساءلة دولة الاحتلال عن سرقتها واستغلالها لهذه الثروات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في دولة فلسطين.

(ق2282 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
  - المسودة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها المؤسسات المعدة للتقرير في إعداده، وكذا إصدار ملخص له باللغة الإنجليزية والعربية،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 والإحصاءات الواردة فيه إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2020، وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.
2. دعوة المؤسسات المُعدّة للتقرير الاستمرار في إصدار ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك لأهميته.

(ق2283 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
الخطاب العربي الموحد
للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105) و(106)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يعرب عن تقديره للجهات التي تساهم في إعداد الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تكليف الأمانة العامة بتعميم مسودة الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020 على الدول الأعضاء، ودعوتها لتقديم ملاحظاتها في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2020، لإدراجها في الخطاب العربي الموحد.

(ق2284 – د.ع 106 – 2020/9/3)

قــرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرارات وبيان الدورة (53) لمجلس وزراء الصحة العرب (مقر الأمانة العامة: 2020/2/27)،
  - قرار وبيان مجلس وزراء الصحة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/10)،
  - البيان الختامي الصادر عن الجلسة الطارئة للمجلس الوزاري العربي للسياحة حول جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بتاريخ 2020/6/17،
  - قرار وبيان الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/28)،
  - قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/7/5)،
  - تقرير وقرارات الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2020/7/27،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، يومي 19-2020/2/20،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة تسوية المنازعات، خلال الفترة 23-2020/2/25،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (40) لمدراء عامي الجمارك في الدول العربية، يومي 2-2020/3/3،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ، بتاريخ 2020/5/11،
  - تقرير وقرارات الاجتماع (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام بتاريخ 2020/7/13،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/7/23،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (49) للجنة التنفيذ والمتابعة بتاريخ 2020/8/23،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2020/8/24،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (28) للجنة مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 2020/8/27،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

أولاً: المجالس الوزارية:

الإحاطة علماً بـ:

- قرارات وبيان الدورة (53) لمجلس وزراء الصحة العرب (مقر الأمانة العامة: 2020/2/27).
- قرار وبيان مجلس وزراء الصحة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/10).
- البيان الختامي الصادر عن الجلسة الطارئة للمجلس الوزاري العربي للسياحة حول جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بتاريخ 2020/6/17.
- قرار وبيان الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/6/28).
- قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/7/5).
- تقرير وقرارات الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2020/7/27.

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام بتاريخ 2020/7/13.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2020/7/23، **مع التأكيد على التالي:**

1. إرجاء الموافقة على اعتماد موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام 2021، مع تفويض لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في اجتماعها الاستثنائي المقرر عقده في ديسمبر/ كانون أول 2020 بمراجعة واعتماد موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام 2021. ووضع ميزانية تقديرية للعام 2022 تغطي احتياجاتها الأساسية وتراعي الظروف التي تمر بها المنطقة العربية نتيجة جائحة كورونا، ووضع خطط بديلة لتنفيذ مشاريعها وأنشطتها وبرامجها المعتمدة، على أن تعرض موازنات عام 2022 للمنظمات في الاجتماع العادي القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمقرر عقده في يوليو/ تموز 2021.
2. الطلب من المنظمات العربية المتخصصة إرسال حساباتها الختامية لعام 2019 بعد تدقيقها إلى الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية)، على أن يتم مراجعتها من قبل هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية مستقبلاً.
3. التأكيد على عدم المساس بحقوق الموظفين بالمنظمات العربية المتخصصة ورواتبهم ومستحقاتهم، أو إجراء أية تعديلات عليها دون صدور قرارات بذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. إحالة مذكرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية رقم (435) بتاريخ 2020/8/11 بشأن طلب تمويل موازنتها لعام 2021 إلى الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المقرر عقده في ديسمبر/ كانون أول 2020.
5. الطلب من الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، في اجتماعها القادم في أكتوبر/ تشرين أول 2020، الانتهاء من وضع المعايير والشروط الخاصة لشغل منصب رئيس الاكاديمية، في ضوء الملاحظات والمقترحات التي تتقدم بها الدول الأعضاء بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

6. الطلب من الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في اجتماعها القادم الإعلان عن شغور منصب رئيس الأكاديمية، وفقاً للمادة التاسعة من النظام الأساسي للأكاديمية والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
7. عقد دورة استثنائية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر ديسمبر/ كانون أول 2020 لمراجعة الخطط البديلة التي ستضعها المنظمات العربية المتخصصة في حال استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)، بالإضافة لمراجعة أوضاع المنظمات وادائها خلال عام 2020، ويسبق ذلك اجتماع للجنة الفنية المعنية بدراسة الانظمة الاساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة لمناقشة ما أُحيل إليها من موضوعات تمهيداً لمناقشة ما تتوصل اليه في اجتماع لجنة المنظمات المشار إليه.

- تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2020/8/24.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (28) للجنة مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 2020/8/27.
- تقارير وتوصيات اللجان الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي:

1. الاجتماع الأول للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، يومي 19-2020/2/20، والتأكيد على ما يلي:
   - الموافقة على تعديل مسمي اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية ليكون "لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية".
   - إعادة الشروط المرجعية لعمل لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، إلى اللجنة المعنية من أجل العمل على تحسينها، وذلك في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء.
2. الاجتماع الثالث للجنة تسوية المنازعات، خلال الفترة 23-2020/2/25.
3. الاجتماع (40) لمدراء عامي الجمارك في الدول العربية يومي 2-2020/3/3، مع التأكيد على إعادة مشروع اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "ترانزيت" بين الدول العربية المعدلة إلى اللجنة المعنية لإعادة مناقشة تحفظات الدول التي سبق إرسالها للأمانة العامة تمهيداً للنظر في رفع التحفظات.
4. الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ، بتاريخ 2020/5/11.
5. الاجتماع (49) للجنة التنفيذ والمتابعة بتاريخ 2020/8/23.

(ق2285 - د.ع 106 - 2020/9/3)

قــرار
بشأن
تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (108) للمجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2276) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 8-10 ديسمبر/ كانون أول 2020 الموافق 23-25 ربيع ثان 1442 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1- اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني التاسع والعشرين يوم الخميس 28 يناير/ كانون ثان 2021، الموافق 15 جماد ثان 1442 هـ.

2- اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 31 يناير/ كانون ثان 2021، الموافق 18 جماد ثان 1442 هـ.

3- اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 1-2 فبراير/شباط 2021، الموافقين 19-20 جماد ثان 1442هـ.

4- اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسئولين يوم الأربعاء 3 فبراير/شباط 2021، الموافق 21 جماد ثان 1442 هـ.

5- اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 4 فبراير/شباط 2021، الموافق 22 جماد ثان 1442 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 13-15 يونيو/ حزيران 2021 الموافق 3-5 ذو القعدة 1442 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الثلاثين يوم الخميس 26 أغسطس/ آب 2021، الموافق 18 محرم 1443 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 29 أغسطس/ آب 2021، الموافق 21 محرم 1443 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 30-31 أغسطس/ آب 2021، الموافقين 22-23 محرم 1443 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسئولين يوم الأربعاء 1 سبتمبر/أيلول 2021، الموافق 24 محرم 1443 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 2 سبتمبر/أيلول 2021، الموافق 25 محرم 1443 هـ.

(ق2286 - د.ع 106 - 2020/9/3)

ثالثاً: الكلمات

كلمة

معالي السيد/ علي شريف العمادي

وزير المالية بدولة قطر

(رئاسة الدورة السابقة)

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (106)

على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس" 3 سبتمبر/ أيلول 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود،

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الإخوة والأخوات الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم في اجتماعنا هذا وأتقدم بالشكر والامتنان لجميع الوفود المشاركة على تعاونها معنا خلال ترؤس دولة قطر لاجتماعات الدورة السابقة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والشكر أيضاً لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجميع العاملين بالأمانة العامة على جهودهم المبذولة في الإعداد والتحضير لأعمال الدورة (106) في ظل الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كوفيد – 19، مما حال دون إجراء اجتماعاتنا بالصورة الاعتيادية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يخفى عليكم أهمية اجتماعنا هذا حيث تشهد الدول العربية والعالم أجمع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية جراء تفشي وباء كوفيد – 19، الأمر الذي يترتب عليه تحديات كبيرة تواجه مؤسسات العمل العربي المشترك، ويتطلب منا جميعاً التعاون الوثيق لمواجهة تداعيات هذه الأزمة على دولنا.

لقد أثرت الأزمة الحالية على كافة الدول العربية، حيث أدت إجراءات الإغلاق إلى خسائر كبيرة في عدة قطاعات اقتصادية مهمة وبخاصة السياحة والصناعة والطيران والنقل. ونتج عن ذلك آثار سلبية للشركات وسوق العمل. إن هذه التداعيات تتطلب حرصنا جميعاً على دعم وتعزيز مسيرة العمل العربية المشترك.

أصحاب المعالي والسعادة،

أنتهز هذا الاجتماع لأعبر عن دعمنا المستمر لإخواننا في جمهورية لبنان من تداعيات الكارثة التي أحلت بمرفأ بيروت، وقد وجه حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، في كلمته أمام مؤتمر دعم لبنان الافتراضي الذي دعت له فرنسا إلى تقديم 50 مليون دولار للمساعدة في عمليات الإغاثة، والمساهمة في إعادة إعمار بيروت.

كما تواصل دولة قطر دعمها المالي والاقتصادي والإنساني لصمود الشعب الفلسطيني للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد – 19 والحصار المفروض على قطاع غزة.

والآن يسرني دعوة معالي وزير المالية بدولة الكويت الشقيقة الأخ/ براك الشيتان لترؤس أعمال الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه، وأرجو أن تؤدي اجتماعاتنا هذه إلى تحقيق طموحات الشعوب العربية في مزيد من النمو الاقتصادي والرفاهية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة

معالي السيد/ براك علي الشيتان

وزير المالية بدولة الكويت

(رئاسة الدورة الحالية)

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (106)

على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس" 3 سبتمبر/ أيلول 2020

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

معالي الأخ الكريم/ علي شريف العمادي – وزير المالية بدولة قطر الشقيقة

معالي السيد الفاضل/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء

الأخوات والإخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في البداية وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخوانكم وأشقائكم أعضاء وفد دولة الكويت أن أرحب بأصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود المشاركين، وأن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكم ولموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على ما بذلوه من وقت وجهد وتنسيق جيد ومستمر في متابعة النتائج والتوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماع الدورة الخامسة بعد المائة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والإعداد لاجتماعنا هذا وما سبقه من اجتماعات اللجان الفنية واجتماعات كبار المسؤولين، لإعداد مشاريع القرارات المعروضة أمامكم الآن.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم لأخي الكريم معالي وزير المالية القطري السيد/ علي شريف العمادي، بجزيل الشكر على ما بذله من جهد ومتابعة وحرص لإنجاح الدورة الخامسة بعد المائة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الأخوات والإخوة

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أقف وقفة مشاطرة وتضامن أخوي وعربي مع أشقائنا في جمهورية لبنان الشقيق في مصابهم الجلل أثر حادث الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت البحري، والذي راح ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى، وأشيد اليوم بالدعم والحشد العربي لمساعدة لبنان في مواجهة تبعات هذه الكارثة، الأمر الذي يجسد التضامن العربي في مساعدة الشعب اللبناني على تجاوز هذه المحنة، وإذ ندعو جميع المنظمات والدول العربية إلى الاستمرار في مواصلة هذا الدعم.

كما نؤكد على الموقف الثابت في استمرار ومواصلة دعم القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية.

أصحاب المعالي والسعادة، الأخوات والإخوة الكرام

كما تعلمون فإن توقيت أعمال الدورة السادسة بعد المائة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يأتي في ظل ظروف استثنائية صعبة نتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد–19)، والذي أدى إلى بث الذعر على نطاق عالمي، وألقى بظلاله على الوضع الاقتصادي العالمي مؤدياً صدمة غير اعتيادية أنهكت العالم منذ أكثر من 6 شهور، وتنامي القلق من مخاطر التفشي السريع لهذا الوباء وتزايد أعداد المصابين وحالات الوفاة.

إن التوقعات الاقتصادية العالمية وحالة الإغلاق الكبير الذي صاحب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي شمل إغلاق الحدود وتقييد حرية التنقل، وما صاحبه من انخفاض في أسعار النفط قد وصلت آثاره إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وحين النظر إلى اقتصاداتنا كأسواق نامية وأسواق صاعدة وما تشير إليه التقارير الدولية إلى أنها الأكثر تضرراً اقتصادياً بسبب الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة والتجارة والسياحة وتحويلات المغتربين، مؤثرة بذلك على معدل نصيب الفرد من الدخل وإنتاجية الأيدي العاملة وتوقف الأجور عن عدد كبير بسبب توقف العمل خلال الجائحة.

الأخوات والإخوة

خلال وباء "سارس" الذي اجتاح العالم في 2003، اتُخذت عدة إجراءات وخطوات نحو الاعتماد على الاقتصاد الرقمي ورقمنة تجارة التجزئة، وها هو التاريخ يعيد نفسه؛ فخلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثبت الاقتصاد الرقمي قدرته على مواكبة التغيرات التي صاحبت الجائحة والدور الواعد الذي تؤديه التقنيات الرقمية والسياسات ذات الصلة في تسريع الاستجابة.

إننا نؤمن أن التكنولوجيا الرقمية تعمل على رفع كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية وتجعلها أكثر مرونة وديناميكية، ولديها القدرة المستقبلية على الحد والتخفيف من الصدمات، مستذكراً مبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، خلال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، التي عُقدت في بيروت عام 2019، بإنشاء صندوق للاستثمار في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، حيث تكفلت دولة الكويت منه بمبلغ 50 مليون، ودولة قطر الشقيقة بقيمة 50 مليون أخرى.

آملين أن يتم الانتهاء من كافة الأمور التنظيمية والإجرائية التي تُمكّن هذا الصندوق من العمل تحت إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالسرعة الممكنة.

الأخوات والإخوة

بالنظر إلى جدول أعمالنا والذي يحفل بالعديد من مشاريع القرارات والمواضيع التي نتمنى أن ترى النور لتحقيق تطلعات الشعوب العربية ومن أهمها: إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية الحادي والثلاثون (31)، ومناقشة جهود الأمانة العامة بالتعاون مع الشركاء في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والعمل على أهمية تحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الماثلة والتي تفاقمت بالجائحة، إضافة إلى اعتماد تقارير المجالس الوزارية المتخصصة ومكاتبها التنفيذية وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن مجلسنا هذا.

وفي الختام

نأمل أن تحقق هذه القرارات ما نسعى إليه لإكمال هذه المسيرة العربية العزيزة لما فيه تحقيق للتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي بما يتوافق مع تطلعات الشعوب العربية.

كما أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى معالي الأمين العام، وإلى المشاركين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإلى ممثلي الدول في اللجنة الاجتماعية واللجنة الاقتصادية واجتماع كبار المسؤولين، على ما بذلوه من جهود لرفع هذه القرارات.

كما نؤكد على موقفنا المبدئي والثابت في دعم خيارات الشعب الفلسطيني لإيجاد حل عادل وشامل، لا ينتقص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويستند على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ولاسيّما القرارات 242 و 333 و 2334، ومبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصّت على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ج 106/03(09/20)/21 – خ (0210)

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (106)

على المستوى الوزاري

عبر تقنية "فيديو كونفرانس" 3 سبتمبر/ أيلول 2020

معالي السيد براك علي الشيتان
وزير المالية بدولة الكويت
رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب السمو والمعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى دولة الكويت ومعالي السيد براك علي الشيتان على تولي رئاسة الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تنعقد ولأول مرة عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي لا تزال تمرّ بها منطقتُنا العربية والعالم أجمع، وهو الأمر الذي استدعى اختصار بنود مشروع جدول الأعمال على النحو المعروض أمام حضراتكم، كما أتوجه بالشكر إلى معالي السيد علي شريف العمادي وزير مالية دولة قطر على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الأشهر الماضية.

السيد الرئيس،

يبحث اجتماعُنا اليوم عدداً من الموضوعات الهامة والحيوية؛ ولعل في مقدمتها التداعيات الصحية والتنموية المباشرة المترتبة على جائحة كورونا .. وما يرتبط بها من تداعيات اجتماعية واقتصادية شديدة الوطأة على المجتمعات العربية كافة.

إن أزمة الوباء العالمي تُذكرنا مجدداً بمركزية العمل الاقتصادي الاجتماعي، وأهمية تعزيز العمل العربي الجماعي من أجل التخفيف من وطأة هذه الأزمة غير المسبوقة من حيث حدتها واتساع آثارها، خاصة على المجتمعات الأكثر هشاشة والتي كانت تُعاني بالفعل من أزمات خطيرة وضاغطة، ثم جاء الوباء ليُضيف إليها ويُضاعف من تأثيراتها.

لقد أدت الأزمة إلى فتح ملفاتٍ كثيرة على الصعيد العالمي، إذ انكشفت نقاط ضعف خطيرة في تركيبة الاقتصاد الدولي ومنظومة العولمة.. وأهمية القدرة الطبية والصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات .. حيث يسعى عددٌ كبير من الدول –بما فيها دول كبرى– إلى مراجعة سياساتها وتوجهاتها اقتصادية بهدف تعزيز أمنها الغذائي والصحي والدوائي في حالة التعرض للأزمات الكبرى والمفاجئة كأزمة الوباء.

ولا شك أن المنطقة العربية أحوج ما تكون إلى هذا النوع من التفكير المستقبلي، وإلى استخلاص الدروس والعبر، ومعالجة نقاط الانكشاف والضعف.. إن الأمن الصحي والغذائي يُعد

من أهم الملفات التي تستلزم معالجة عميقة في إطار العمل العربي المشترك، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.. فمنطقتنا العربية لا زالت تُعاني من أكبر فجوة غذائية في العالم.. ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في ارتفاع مطرد.. وثمة دول عربية، وبسبب انتشار الصراعات، تُعاني من أزماتٍ إنسانية مستفحلة .. ولا شك أن هذه الأوضاع تفرض علينا جميعاً العمل بصورة حثيثة من أجل تعزيز التنسيق والتكامل بين السياسات العربية في المجالات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من أوجه التكامل الاقتصادي...خاصة في ظرف الأزمة.

السيد الرئيس،

من بين الموضوعات المعروضة ضمن جدول أعمال اجتماع اليوم موضوعٌ عاجل وغاية في الأهمية؛ ألا وهو تداعيات الكارثة التي حلّت بالعاصمة اللبنانية إثر انفجار مرفأ بيروت. لقد تسببت هذه الحادثة في تدمير كامل للمرفأ، وقد عاينتُ الموقف شخصياً في زيارة تضامنية قُمتُ بها لبيروت بعد أيام قليلة من التفجير .. وتبينت آثارها الهائلة.. وما وضعته من أعباء إضافية على كاهل لبنان الذي كان ينوءُ بالفعل جراء أزمة اقتصادية مستفحلة.. كما استشعرت بالحديث المباشر مع أطيافٍ مختلفة من المجتمع قدر التأثير العميق والممتد لهذه الكارثة على بيروت ولبنان ككل، وفداحة الصدمة التي تعرضت لها هذه المدينة العربية العريقة التي بدت كأنها تُعاني آثار حرب، وليس مجرد انفجار.. فقد تسببت الكارثة في وقوع مئات القتلى وآلاف الجرحى، بالإضافة إلى عدد من المفقودين والمُشرّدين.

وأود في هذا الإطار، أن أُشيد بالمساعدات الإنسانية والطبية العاجلة التي بادرت عدد من الدول العربية، مشكورةً، بتقديمها لنجدة الأشقاء اللبنانيين.. وهو نهج يعكس ترابطاً عربياً عفوياً في مواجهة أي حادث طارئ ... وقد لمستُ خلال زيارتي لبيروت، مدى تقدير الأشقاء اللبنانيين لهذا الدعم العربي الإغاثي .. وتطلّعهم إلى مزيد من المساندة في هذا الظرف العصيب الذي تمر بها الدولة اللبنانية، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار العاجل للمباني التي تهدمت توطئة لعودة المشردين لمنازلهم في أقرب وقت .. ومعروضٌ أمام مجلسِكم الموقر بند مُفصّل حول سبل تقديم الدعم للجمهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت.

السيد الرئيس،

إنّ دعم الاقتصاد الفلسطيني يظل في مُقدمة الأولويات العربية، خاصةً في ظل استمرار الأزمة المالية التي تمر بها دولة فلسطين نتيجة للحصار الغاشم الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تستهدف تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحرمان هذا الشعب من حقه الأساسي في التنمية ... ولقد جاءت جائحة كورونا لتُضاعف من المعاناة التي يكابدها

بالفعل المواطن الفلسطيني، وأضحى تقديم الدعم والمساندة اللازمة للأشقاء الفلسطينيين واجباً علينا جميعاً. ... وفي هذا الإطار، معروض أمام مجلسكم الموقر تقرير مُفصّل عن وضع الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورونا.

السيد الرئيس،

في ختام كلمتي، أتمنى لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق وأن يخرج بقرارات هامة تساعد المنظومة العربية على تحقيق أهدافها في وقتٍ هي أحوج ما تكون فيه إلى تعزيز نشاطها والارتقاء بمستوى استجابتها للأزمات ... كما أُجدّد لكم التهنئة على توليكم رئاسة هذه الدورة وأتمنى لكم السداد في هذه المهمة.

أشكركم جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابعاً: قائمة بأسماء معالي السادة رؤساء وفود الدول العربية

قائمة بأسماء معالي السادة رؤساء الوفود المشاركين في الدورة العادية (106)
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	عطوفة السيد/ يوسف الشمالي – أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي الدكتور/ ثاني أحمد الزيودي – وزير الدولة للتجارة الخارجية
مملكة البحرين	سعادة السفير/ هشام بن محمد الجودر – السفير والمندوب الدائم
الجمهورية التونسية	سعادة السيد/ محمد جمال العيفة – مستشار المصالح العمومية بوزارة التجارة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد/ كمال رزيق– وزير التجارة
جمهورية جيبوتي	معالي السيد/ محمود علي يوسف – وزير الخارجية والتعاون الدولي، الناطق الرسمي باسم الحكومة
المملكة العربية السعودية	معالي الدكتور/ حمد بن سلمان البازعي – نائب وزير المالية
جمهورية السودان	معالي الدكتورة/ هبة محمد علي – وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلف
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السيد/ توفيق أحمد عبد الله – المندوب الدائم
جمهورية العراق	معالي الدكتور/ علاء أحمد حسن عبيد – وزير التجارة
سلطنة عمان	معالي الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري – وزير الاقتصاد
دولة فلسطين	معالي السيد/ خالد عسيلي – وزير الاقتصاد الوطني
دولة قطر	معالي السيد/ علي شريف العمادي – وزير المالية
جمهورية القمر المتحدة	
دولة الكويت	معالي السيد/ براك علي الشيتان – وزير المالية
الجمهورية اللبنانية	معالي السيد/ راوول نعمة – وزير الاقتصاد والتجارة
دولة ليبيا	سعادة السيد/ الهاشمي عبد الله ضيف الله – الوكيل المكلف – وزارة الاقتصاد والصناعة
جمهورية مصر العربية	سعادة الدكتور/ أشرف مختار – رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية – وزارة التجارة والصناعة
المملكة المغربية	سعادة السفير/ أحمد التازي – السفير والمندوب الدائم
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيد/ عثمان ممدو كان – وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية
الجمهورية اليمنية	سعادة السيد/ سالم سلمان الوالي – نائب وزير الصناعة والتجارة